A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

CDIP/9/INF/4
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 13 مارس 2012

اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

الدورة التاسعة

جنيف، من 7 إلى 11 مايو 2012

وثيقة معدلة لمشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة وبناء الحلول (التوصيات 19 و25 و26 و28)

من إعداد الأمانة

1. يرمي "مشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة وبناء الحلول"، الذي وافقت عليه اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في دورتها السادسة، كخطوة أولى، إلى إعداد وثيقة تشمل وصفا مفصلا لعناصر المشروع لتوافق عليها اللجنة وأثناء الدورة الثامنة للجنة، ووافقت على المواصفات ومعايير العضوية فيما يتعلق بالاجتماعات التشاورية الإقليمية والخبراء المكلفين بإعداد مختلف الدراسات، فضلا عن البرنامج النموذجي المؤقت لتلك الاجتماعات التشاورية الإقليمية. والتمست اللجنة أيضا وثيقة معدلة يعاد فيها توزيع الميزانية ويعدل الجدول الزمني لتتاح الوثيقة للجنة في دورتها التاسعة.

2. وبناء عليه، يحتوي مرفق هذه الوثيقة على وثيقة المشروع المعدلة المذكورة أعلاه بعد إعادة توزيع الميزانية وتحديث الجدول الزمني.

3. إن اللجنة مدعوة إلى الإحاطة علما بمرفق هذه الوثيقة.

[يلي ذلك المرفق]

أولا. الإطار العام: رؤية للمشروع

1. تحتوي وثيقة المشروع على معلومات ووصف تفصيلي للمراحل والأنشطة المقترحة لمشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: "التحديات المشتركة وبناء الحلول" (التوصيات 19 25 و26 و28)[1] الذي وافقت عليه الدول الأعضاء في الدورة السادسة للجنة (CDIP/6/4).

2. وبالإضافة إلى ذلك، تعرض الوثيقة الرؤية والاستراتيجية والأهداف النهائية للمشروع، وتعرض كذلك صورة أكمل وأشمل للمشروع.

(أ) مقدمة

3. كان نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية واحدا من أكثر الموضوعات تعرضا للمناقشة في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية على مدى السنوات الثلاثين الأخيرة أو ما يزيد على ذلك. وكان من النواحي التي نالت اهتماما خاصا دور المؤسسات عبر الوطنية في عملية تطوير التكنولوجيا وتطبيقها ونشرها عبر الحدود الوطنية في تلك البلدان. وتمثلت إحدى النتائج في إطلاق مبادرات سياسية عديدة على المستوى الوطني والإقليمي ومتعدد الأطراف. وأدت هذه المبادرات بدورها إلى وضع عدد كبير من النصوص القانونية في القوانين الوطنية وفي الصكوك الدولية.

4. وتحتاج أي مناقشة لاستثمار المؤسسات عبر الوطنية في التكنولوجيا إلى فهم جيد لمسألتين أساسيتين، هما: (1) المقصود حقا بمصطلح "التكنولوجيا" ومصطلح "نقل التكنولوجيا"، (2) وكيف تصبح الشركات في البلدان النامية بارعة حقا في استخدام التكنولوجيا. وفيما يتعلق بالمسألة الأولى، فإن "التكنولوجيا" يمكن تعريفها بطرق عدة. لكن التركيز ينصب حاليا – لأغراض قانونية – على وضع تعريف يشمل كل أشكال المعرفة القابلة للاستخدام التجاري التي يمكن أن تشكل موضوع عملية النقل، سواء كانت تحمل براءة أو لا تحمل.

5. وتتزايد أهمية المخاوف المتعلقة بالنفاذ إلى المعارف والتكنولوجيا ونقلها بين مختلف الأطراف الفاعلة على المستوى الوطني (الجامعة – القطاع الخاص – الصناعة) والإقليمي/الدولي، ليس فقط لأن الإبداع والابتكار يلعبان دورا حيويا في تحديد القدرة التنافسية والنمو الاقتصادي في الاقتصاد القائم على المعرفة، بل أيضا لأنهما قد يشكلان جزءا من الحل في بعض القضايا التي تفرضها المشكلات والاحتياجات المعاصرة المعقدة، كما في مجالات التغير المناخي، أو الصحة، أو الأمن الغذائي، أو في محاولات تضييق الفجوة في المعارف والتكنولوجيا بين البلدان.

6. وكان تعزيز نقل التكنولوجيا[2] إلى البلدان النامية مسألة متكررة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي خلال العقود الثلاثة الأخيرة. وقد تناول مشروع مدونة الأونكتاد لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا المسألة من وجهات نظر متعددة: إقرار

---

[1] التوصية 19 (الفئة باء): "الشروع في مناقشات حول كيفية العمل، ضمن اختصاص الويبو، على المضي في تسهيل نفاذ البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً إلى المعرفة والتكنولوجيا للنهوض بالنشاط الإبداعي والابتكاري وتعزيز تلك الأنشطة المنجزة في إطار الويبو."

التوصية 25 (الفئة جيم): "استكشاف السياسات والمبادرات المرتبطة بالملكية الفكرية والضرورية لتشجيع نقل التكنولوجيا ونشرها لفائدة البلدان النامية واتخاذ التدابير الملائمة لتمكين البلدان المذكورة من فهم جوانب المرونة التي تتيحها الاتفاقات الدولية المعنية بها ومن الاستفادة منها بأكبر قدر، حسب ما يكون مناسبا."

التوصية 26 (الفئة جيم): "حثّ الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان المتقدمة، على تشجيع مؤسسات البحث العلمي لديها على تعزيز تعاونها مع مؤسسات البحث والتطوير في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً على وجه الخصوص وتبادل المعلومات معها."

التوصية 28 (الفئة جيم): "تدارس ما يمكن للدول الأعضاء، ولا سيما البلدان المتقدمة، اعتماده من السياسات والتدابير المرتبطة بالملكية الفكرية في سبيل تعزيز نقل التكنولوجيا ونشرها في البلدان النامية."

[2] يجب التمييز بين نقل التكنولوجيا ونشر التكنولوجيا. إذ يحسن النظر لهذه الأخيرة باعتبارها فائدة أخرى يمكن أن يجلبها نقل التكنولوجيا للاقتصاد المضيف. ويمكن أن يتحقق هذا بناء على أن إدخال تكنولوجيا إلى بلد مضيف يخلق وعيا بتلك التكنولوجيا. وذلك الوعي يمكن أن ينساب إلى الاقتصاد ككل.

شرعية سياسات محلية معينة لتعزيز نقل ونشر التكنولوجيا، والقواعد الحاكمة للشروط التعاقدية في عمليات نقل التكنولوجيا، والتدابير الخاصة بشأن المعاملة التفاضلية للبلدان النامية، والتدابير التي من شأنها أن تعزز التعاون الدولي.

7. والقدرة على إبداع تكنولوجيا جديدة واكتساب التكنولوجيات من المصادر الخارجية والداخلية واستيعابها بنجاح تعتبر من العوامل الحاسمة في تحديد قدرة أي بلد على المنافسة بنجاح. وبينما ينطبق هذا على كل البلدان، فإنه من الواضح أن نقل التكنولوجيا من المصادر الأجنبية ومن معاهد الأبحاث الدولية والوطنية هو مصدر غني للمعلومات التكنولوجية للبلدان النامية بوجه خاص. والتحدي الماثل هو إنشاء وصيانة نظام فعال للنفاذ إلى هذه المعلومات، واستنباط آليات لتطبيقه بفعالية داخل الاقتصاد. وتشمل المعارف التكنولوجية كلا من الدراية العملية بعمليات إنتاج السلع والخدمات وتنظيم المعلومات اللازمة وإدارتها لإنتاج السلع والخدمات وتوزيعها بكفاءة. وتكمن مثل هذه التكنولوجيا في الآلات والمعدات واتفاقات الترخيص والمهارات الإدارية. كما تسنح فرص التعلم من خلال وسائل أخرى مثل التدريب والنفاذ إلى المخزون العام من المعلومات العلمية والتقنية.

8. ومن العناصر الرئيسية في أية عملية نقل هناك النقل الفعال للمهارات والدراية العملية غير الملموسة التي تضمن القدرة على الإنتاج. وقد أعربت بلدان نامية بالفعل في محافل دولية عديدة، منذ السبعينات، عن رغبتها في نفاذ أفضل للتكنولوجيات الأجنبية والقدرات التكنولوجية المحسنة. وفي العقدين الأخيرين، تم إدخال نصوص معينة بشأن نقل التكنولوجيا في صكوك دولية عديدة. وتختلف هذه النصوص في أهدافها ونطاقها وطرق تنفيذها، بما فيها نص التمويل، وهي تخضع لشروط وأحكام مختلفة، لكنها تنطوي في معظم الحالات على التزامات "ببذل أقصى جهد" فقط، وليس على قواعد إلزامية.

(ب) تعريف

9. لغرض هذه الوثيقة، يعني نقل التكنولوجيا عامة مجموعة من التدابير التي تمكّن من تدفق المهارات والمعرفة والأفكار والدراية العملية والتكنولوجيا وتسهّله بين مختلف أصحاب المصالح كالجامعات ومعاهد البحث والمنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وهيئات القطاع الخاص والأفراد، وكذلك نقل التكنولوجيا على المستوى الدولي بين البلدان.

10. ويعتقد أن نقل التكنولوجيا، الذي كثيرا ما يعتبر أنه يشمل استيعاب التكنولوجيا الجديدة، إنما يعتبر أيضا أنه يشمل نقل التكنولوجيا المادية لصنع المنتجات وتطبيق طرائق صنع أو تأدية الخدمات مما يؤدي إلى تحسين القدرة التنافسية الداخلية والقدرة التنافسية الدولية في اقتصاد السوق.

(ج) الأهداف

11. تندرج أهداف هذا المشروع في إطار التوصيات 19 و25 و26 و28. وبوجه خاص، سيتبع المشروع نهجا تدريجيا بمشاركة المنظمات المعتمدة والشركاء الجدد العاملين في كل نواحي نقل التكنولوجيا، ويستكشف ما يمكن اتخاذه من مبادرات جديدة وسياسات تتعلق بالملكية الفكرية لتعزيز نقل التكنولوجيا وتعميمها، ولا سيما لفائدة البلدان النامية، إلى جانب إقامة التعاون الدولي في مجال الملكية الفكرية.

12. مؤشرات النجاح في تحقيق أهداف المشروع هي:

(أ) ردود فعل من اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية عن مدى زيادة فهم المسائل وتحقيق أهداف المشروع؛

(ب) واعتماد الدول الأعضاء للاقتراحات والتوصيات والتدابير الممكن اتخاذها لتعزيز نقل التكنولوجيا، وتطبيق هذه الاقتراحات والتوصيات والتدابير بالفعل؛

(ج) وانطباع المستخدمين بشأن محتويات القاعدة، عبر المنتدى الإلكتروني واستبيانات التقييم؛

(د) واستخدام واسع للدعامة في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا.

13. والجهات المستفيدة المستهدفة هي: الحكومات الوطنية من خلال المسؤولين الحكوميين في مختلف المجالات وواضعي السياسات والجامعات ومؤسسات البحث والصناعة وخبراء الملكية الفكرية ومديرو التكنولوجيا.

ثانيا. العمل التحضيري: استراتيجية العمل

14. يرمي هذا العمل لتقديم عرض عام للنُّهج القائمة المختلفة التي تستخدمها الكيانات المختلفة في نقل التكنولوجيا. ومن المهم جدا أن نتذكر دائما مشروع مدونة الأونكتاد الدولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا (مشروع مدونة نقل التكنولوجيا[3]): فهو يعطي تعريفا أوليا لعبارة "نقل التكنولوجيا"، التي توصف بأنها "معرفة منهجية لصنع منتج، أو لتنفيذ عملية، أو لأداء خدمة".

15. ولا بد من بدء الدراسات التحليلية باستعراض ما كتب في العمل الجاري والجهود المبذولة في مجال نقل التكنولوجيا في المنظمات الدولية الأخرى مثل الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واليونيدو ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية. ولا بد من إعداد قائمة مسبقة بالمسائل التي ينبغي تناولها وفقا لما تقتضيه التوصيتان 30 و40 من جدول أعمال التنمية وكما طرح صراحة في المنتدى المفتوح حول مشروعات جدول أعمال التنمية الذي استضافته الويبو يومي 13 و14 أكتوبر 2009. وينبغي أيضا تنسيق هذه الدراسات الاقتصادية مع سائر الدراسات المعدة في ظل جدول أعمال التنمية مثل "مشروع الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية" الوارد وصفه في التوصيتين 35 و37 (CDIP/5/7).

16. وينبغي إجراء استعراض لتقارير أوضاع البراءات الجاري إعدادها في ظل مشروع "استنباط أدوات للنفاذ إلى المعلومات المتعلقة بالبراءات" (CDIP/4/6) لتحديد فرص نقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي في تلك المجالات. وينبغي إعداد تحليل مشابه لأوضاع البراءات من منظور نقل التكنولوجيا، في مجال الأغذية والزراعة أيضا.

---

(3) "نقل التكنولوجيا" عملية يتم من خلالها نشر التكنولوجيا التجارية. ويأخذ هذا شكل عملية لنقل التكنولوجيا. وقد وضع مشروع مدونة نقل التكنولوجيا قائمة بالعمليات التالية:

(أ) تعيين كل أشكال الملكية الفكرية وبيعها وترخيصها، عدا العلامات التجارية وعلامات الخدمات والأسماء التجارية عندما لا تكون جزءا من عمليات نقل التكنولوجيا؛

(ب) وتوفير الدراية العملية والخبرة التقنية في شكل دراسات جدوى وخطط ورسوم بيانية ونماذج وتعليمات ودلائل إرشادية وصياغات وتصميمات هندسية أساسية أو تفصيلية ومواصفات ومعدات للتدريب وخدمات تشمل المشورة التقنية والموظفين الإداريين وتدريب للموظفين؛

(ج) وتوفير المعارف التكنولوجية اللازمة لتركيب المصنع والمعدات وتشغيلها، والمشروعات المكتملة؛

(د) وتوفير المعارف التكنولوجية اللازمة لاقتناء الآلات والمعدات وتركيبها واستخدامها والسلع الوسيطة و/أو المواد الخام التي تم الحصول عليها بالشراء أو بالتأجير أو بطريقة أخرى؛

(هـ) وتوفير ما في اتفاقات التعاون الصناعية والتقنية من محتويات تكنولوجية.

(أ) استعراض تقارير عن العمل المنجز في منظمات أخرى

17. ركزت منظمات مختلفة على نقل التكنولوجيا، لكن حتى الآن لا يوجد لهذه المسألة تعريف[4] شامل عام يفي بالمعنى. وسوف تقوم الأمانة، من أجل حل هذه المشكلة، بتحليل التعريفات المختلفة القائمة التي استخدمتها المنظمات الدولية والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية لوصف الظاهرة.

18. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد): سلسلة موضوعات اتفاقات الاستثمار الدولية، "نقل التكنولوجيا"، الأمم المتحدة، جنيف، 2001. تناقش الوثيقة مسألة نقل التكنولوجيا في سياق اتفاقات الاستثمار الدولية. وهي مسألة أثارت جدلا لسنوات طويلة. فبالنظر إلى الدور المركزي الذي تلعبه التكنولوجيا في التنمية، وضرورة اكتساب البلدان النامية للتكنولوجيا كوسيلة لدفع عجلة التنمية، من المرغوب فيه أن تكون هذه البلدان قادرة على الاستفادة من إنتاج أفضل تكنولوجيا متاحة ونقلها ونشرها. لكن للأسف، لم يكن هذا هو الحال دائما، لا سيما وأن معظم التكنولوجيا المتقدمة في العالم تنتجها بعيدا عن الأنظار الشركات متعددة الجنسيات، التي يتركز نشاط البحث والتطوير الخاص بها أساسا في البلدان المتقدمة، حيث يؤدي هذا الحالة من عدم التناسق بين حيازة التكنولوجيا ومكان الحاجة إلى التكنولوجيا. والنتيجة هي فجوة بين التكنولوجيا التي تنتجها وتملكها شركات في البلدان المتقدمة وتلك التي تستطيع البلدان النامية الحصول عليها والاستفادة منها. وقد نجم عن هذا الواقع استجابات سياسية عديدة.

19. وعلى وجه الخصوص، تطورت بمرور السنين سياسات لتشجيع نقل التكنولوجيا، وكانت موضوعا لبعض نصوص اتفاقات الاستثمار الدولية. وتضع الوثيقة هذه السياسات في سياق أوسع. فلا يمكن النظر بشكل منفصل إلى تشجيع نقل التكنولوجيا؛ لأنها سياسة وثيقة الصلة بالتعامل الأوسع نطاقا مع المعارف المملوكة من خلال قوانين الملكية الفكرية وبنية السوق وكيفية إدارة العمليات التي قد تؤثر في العملية التنافسية فيما يتعلق بإنتاج التكنولوجيا ونقلها ونشرها، وبتدابير البلد المضيف المصممة للتحكم في عملية إنتاج التكنولوجيا ونقلها ونشرها من خلال شروط الأداء. وفي ضوء ما ذكرناه آنفا، تم تحديد نهجين سياسيين عامين للتعامل مع مسائل التكنولوجيا:

(أ) أحد النهجين هو نهج تنظيمي، يرمي من خلال المحافظة على الخصائص الجوهرية لحقوق الملكية الفكرية إلى التدخل في سوق التكنولوجيا بهدف معالجة التفاوت الواضح في تلك السوق بين مالك التكنولوجيا ومتلقيها.

فهذا الأخير ينظر إليه عامة باعتباره الطرف الأضعف في الصفقة. ويمكن معالجة هذا عن طريق التدخل التنظيمي في عمليات نقل التكنولوجيا، كأن يتم مثلا إبطال النصوص القانونية المتعلقة بعمليات نقل التكنولوجيا التي قد تحابي مالك التكنولوجيا على نحو غير ملائم. وقد يقترن بمثل هذه السياسات اجتهاد البلد المتلقي في فرض شروط للأداء على مالك التكنولوجيا كشرط لتنفيذ عملية النقل. وقد اعتمدت مثل هذه السياسات في الماضي من قبل بلدان مضيفة نامية وشكلت محتوى عدد من الصكوك الدولية.

(ب) ويرى نهج مقابل أن أفضل تنفيذ لنقل التكنولوجيا يكون في بيئة قائمة على السوق. ومن ثم فإن التأكيد لا يكون على التنظيم أو التدخل في عملية نقل التكنولوجيا، وإنما على تهيئة الظروف لنقل التكنولوجيا وفقا لنظام السوق الحر. والسمات الرئيسية لهذا النهج هي الاعتماد على حماية الحقوق الخاصة في التكنولوجيا بناء على حقوق الملكية الفكرية؛ وغياب التدخل المباشر في مضمون عمليات نقل التكنولوجيا أو سيرها؛ والحالات التي تخرق فيها هذه العمليات مبادئ قانون المنافسة بسبب آثارها المشوهة للسوق أو بسبب اعتمادها على ممارسات تجارية تقييدية بلا مبرر وحظر فرض شروط الأداء المتعلقة بالتكنولوجيا، أو تقييد استخدام هذه الشروط. ومن المسائل الأخرى

[4] في حالات كثيرة، يكون تحديد معنى "فعالية" نقل التكنولوجيا مهمة صعبة. وكثير من التحليلات يفترض بالفعل تعريفات متعددة، وأحيانا متعارضة، لفعالية نقل التكنولوجيا.

التي تغطيها اتفاقات الاستثمار الدولية التفاعل بين نقل التكنولوجيا ونطاقه، مثل معايير معاملة الدولة الأولى بالرعاية والمعاملة الوطنية والمعاملة العادلة والمنصفة وفرض الضرائب والبيئة والتدابير التشغيلية في البلد المضيف وتحويل الأموال والمنافسة.

20. وفي الاستنتاجات، أُجملت سبعة خيارات ممكنة تتعلق بالدور الذي يمكن أن تلعبه نصوص اتفاقات الاستثمار الدولية المتعلقة بالتكنولوجيا. وهذه الخيارات يُنظر إليها في ضوء سوق التكنولوجيا ووضع البلدان النامية في هذا السوق. والخيارات السبعة هي: عدم تغطية مسائل التكنولوجيا؛ والتغطية المحدودة لمسائل التكنولوجيا؛ والتحكم في شروط الأداء المتعلقة بالتكنولوجيا؛ والتغطية المحدودة لمسائل التكنولوجيا؛ والشروط المسموح بها لنقل التكنولوجيا؛ والتغطية الواسعة "المنظمة" لمسائل التكنولوجيا؛ والتغطية الواسعة "القائمة على السوق" لمسائل التكنولوجيا؛ والنهج "الهجين"؛ ونهج السياسة الإقليمية الصناعية.

21. برنامج الأمم المتحدة للبيئة: نقل التكنولوجيا والتعاون في ظل اتفاقية التنوع البيولوجي، "نحو تنفيذ أكثر فعالية". اختارت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تكون سنة 2010 هي السنة الدولية للتنوع البيولوجي كطريقة للاعتراف بمساهمة التنوع البيولوجي في تطور البشرية ورفاهيتها. وتطرح المحافظة على التنوع البيولوجي في مواجهة التهديدات الجسيمة التي تفرضها الأنشطة البشرية تحديا هائلا أمام نموذج التنمية الحديث. وترمي اتفاقية التنوع البيولوجي إلى مواجهة هذا التحدي بالسعي لتحقيق ثلاثة أهداف:

(أ) المحافظة على التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لعناصره؛

(ب) والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناتجة عن استغلال الموارد الوراثية.

وتعترف الاتفاقية بأن النفاذ إلى التكنولوجيا ونقلها بين الأطراف المتعاقدة يشكلان عنصرين ضروريين لتحقيق هذه الأهداف.

22. تدعو المادتان 16 و19 من الاتفاقية الأطراف المتعاقدة لتيسير النفاذ إلى التكنولوجيا المعنية وتيسير نقلها إلى الأطراف الأخرى، بما فيها التكنولوجيا البيولوجية الحديثة. وتعكس نصوص الاتفاقية المتعلقة بنقل التكنولوجيا الإجماع العام بين البلدان على أن تطوير التكنولوجيات ونقلها وتكييفها ونشرها، وكذلك بناء القدرات المتصلة بها، لها أهمية فائقة في تحقيق التنمية المستدامة. وفي عالم محاصر بنقص التكنولوجيات الملائمة اللازمة لتحقيق أهداف الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، يكون لتنسيق الجهود ضرورة قصوى من أجل نقل هذه التكنولوجيات بفعالية أكبر.

23. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو): منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) والقمة العالمية للتنمية المستدامة، "إطار نقل التكنولوجيا المبتكر المتصل بالتجارة في عمل اليونيدو"، من إعداد ديفيد بينيت، الخبير الاستشاري في اليونيدو. هذه الوثيقة أحد مدخلات مبادرة اليونيدو بشأن "نقل التكنولوجيا: تقدير الاحتياجات ودفع عجلة العمل" التي تطلق في القمة العالمية للتنمية المستدامة 2002، التي يحتمل أن يكون نقل التكنولوجيا من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية مسألة مهمة فيها. واختصاصات الوثيقة هي:

(أ) إجمال الفهم المعاصر لعملية نقل التكنولوجيا وإسهامه في التكييف والابتكار؛

(ب) وتحديد الصلات بين نقل التكنولوجيا والتجارة، مع مراعاة حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (تريبس)؛

(ج) وتقييم عمليات اليونيدو لنقل التكنولوجيا بصفة عامة؛

(د) وإعداد "إطار نقل التكنولوجيا المتصل بالتجارة في عمل اليونيدو" بناء على البحث المشار إليه أعلاه.

24. وبالنظر إلى التزام اليونيدو نحو التنمية الصناعية المستدامة، فإن مسائل نقل التكنولوجيا يتم النظر فيها في سياق التنمية الصناعية المستدامة، التي لها ثلاثة أبعاد، هي: التنمية الاقتصادية وتعزيز الرفاهية الاجتماعية وسلامة البيئة. والوضع المثالي هو أن يساهم التنسيق التقني بإيجابية في الأبعاد الثلاثة كلها. لكن في الواقع العملي لا يكون هذا دائما ممكنا، ولذلك فإن البرامج التي تستهدف أحد الأبعاد الثلاثة على الأقل وتتخذ تدابير للحد من أية آثار سلبية على البعدين الآخرين تعتبر متسقة مع التنمية الصناعية المستدامة.

25. ونقل التكنولوجيا هو عملية تنتقل من خلالها الدراية العملية التكنولوجية بشكل طبيعي بين الأعمال التجارية أو الوكالات التي تمثل الأعمال التجارية. وهذا هو "نموذج الأعمال" الجزئي في نقل التكنولوجيا، الذي تحدث فيه العملية أو التعاون لأن الطرفين يحصلان على مكاسب. ولا يتركز اهتمام نموذج الأعمال على مجرد نقل التكنولوجيا بل أيضا على تكاملها مع الأبعاد الأخرى للأعمال، وذلك للتأكد من أنها تساهم في تعزيز القدرة التنافسية وأداء الأعمال. فبدون مثل هذا التحفيز والفعالية في التنفيذ، لن يكون من الممكن أن تحدث هذه التنمية في القدرات التكنولوجية، أو ستحدث بشكل غير ملائم.

26. ويكتسي نقل التكنولوجيا أهمية على المستوى الكلي في المفاوضات بين البلدان المتقدمة والنامية، خاصة في سياق تحرير التجارة وحماية البيئة، وهو ما نشير إليه هنا بعبارة "نموذج الصفقات السياسية" الكلي في نقل التكنولوجيا.

27. منظمة الصحة العالمية: "نقل التكنولوجيا إلى صانعي اللقاحات في البلدان النامية لتحسين الإنتاج العالمي للقاح الأنفلونزا: قصة نجاح ونافذة على المستقبل"، مارك لافورس، برنامج التكنولوجيا الملائمة للصحة، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية. لقد قطع صانعو اللقاحات في البلدان النامية، المعرفين باسم "الموردين الناشئين"، خطوات عملاقة خلال العقدين الأخيرين. فقد رفعوا القدرة وحسنوا التجهيزات ويطورون منتجات جديدة مهمة.

28. إن الصانعين في البلدان النامية يوفرون ما يزيد على نصف اللقاحات المستخدمة في العالم. وكانت أنشطتهم المبكرة تركز على تصنيع مولدات المضادات (الدفتريا والكزاز والسعال الديكي واللقاحات الفموية ضد شلل الأطفال والحصبة والسل) القياسية المحددة من قبل منظمة الصحة العالمية/البرنامج الموسع للتحصين، وذلك للاستهلاك المحلي. لكن على مدى السنوات الخمس عشرة الأخيرة عمل العديد من الصانعين في البلدان النامية مع منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) من أجل "التأهيل المسبق" الرسمي لمنتجاتهم للتوزيع العالمي. وهؤلاء الموردون الناشئون يستكشفون الشراكات مع المؤسسات متعددة الجنسيات وغيرها من الشركاء في سعيهم لتوسيع دائرة المنتجات التي يستطيعون توفيرها محليا وعالميا.

29. وتقدم الوثائق المجمعة في هذه المسألة الخاصة المتعلقة باللقاحات مثالا ممتازا في مرونتها وإمكانياتها من حيث تلبية الاحتياجات العالمية للقاحات.

30. منظمة التجارة العالمية: تنظر البلدان النامية على وجه الخصوص إلى نقل التكنولوجيا باعتباره جزءا من الصفقة التي وافقت فيها على حماية حقوق الملكية الفكرية. ويشمل اتفاق جوانب الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (تريبس)[5] عددا من النصوص بهذا الشأن. حيث تذكر المادة 7 ("الأهداف") بالتحديد أن حماية وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية يجب أن تساهم في تعزيز الابتكار التكنولوجي ونقل التكنولوجيا ونشرها، وفي المصلحة المتبادلة بين منتجي المعارف التكنولوجية ومستخدميها، وبطريقة تساعد على الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية، وفي التوازن بين الحقوق والالتزامات.

31. ويرد النص الذي يلزم البلدان المتقدمة بتوفير حوافز لنقل التكنولوجيا في المادة 2.66. وتريد البلدان الأقل نموا أن يكون هذا الشرط أكثر فعالية. وقد وافق الوزراء في الدوحة على أن مجلس تريبس "يشغّل آلية للتأكد من رصد الالتزامات

[5] اتفاق تريبس هو المرفق 1ج لاتفاق مراكش الذي أنشئت بموجبه منظمة التجارة العالمية، الموقع في مراكش، في المغرب، يوم 15 أبريل 1994.

وتنفيذها بالكامل". واعتمد المجلس قرارا يحدد هذه الآلية في فبراير 2003. وهو قرار يفصل المعلومات التي يجب أن توفرها البلدان المتقدمة قبل نهاية العام، بشأن كيفية عمل حوافزها في الواقع العملي. ويجري حاليا تنفيذ هذا القرار، وقد تمت مراجعته بالكامل عندما اجتمع مجلس تريبس في نوفمبر 2003. وفي الوقت نفسه، أثارت قرارات عديدة اتخذت تحت مظلة تريبس مسألة نقل التكنولوجيا وأكدت الالتزام بتنفيذ المادة 2.66، مثل قرارات 2003 و2005 بشأن تريبس والصحة العامة. وبالإضافة إلى ذلك، ناقش المتفاوضون بشأن التغير المناخي الصلة بين نقل التكنولوجيا واتفاق تريبس.

32. المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة: مشروع حقوق الملكية الفكرية والتنمية المستدامة، "تشجيع نقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي"، من إعداد كيث ماسكوس، أستاذ الاقتصاد، جامعة كولورادو، الولايات المتحدة الأمريكية. هذه الوثيقة التي تتناول تشجيع نقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي هي مساهمة من المشروع المشترك بين الأونكتاد والمركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة بشأن حقوق الملكية الفكرية والتنمية المستدامة في الجدل الدائر بشأن أثر الملكية الفكرية في التنمية وارتباطها بها.

33. وفي هذا التقرير عرض شامل للنظرية الأساسية وتدليل على كيفية تأثير حماية الملكية الفكرية على حوافز نقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي. ويرد تحليل لنقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي في الوسط السوقي من خلال التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر والترخيص وتحركات الموظفين، إلى جانب وسائل غير رسمية من خلال المحاكاة والهندسة العكسية والتداعيات. ويوضح التقرير أن هناك مواطن ضعف ذاتية في أسواق التكنولوجيا تبرر التدخل العام. ويمثل أحد أشكال التدخل في حقوق الملكية الفكرية، التي يمكن أن تدعم نقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي ولكنها تخلق أيضا قوة سوقية. ويقترح الدليل التجريبي أن البراءات القابلة للإنفاذ يمكن أن تزيد التدفقات الداخلة في نقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي في البلدان ذات الدخل المتوسط والبلدان النامية الكبيرة ولكنها قد تكون ذات أثر ضئيل في أقل البلدان نموا. وهكذا، فإن اتفاق تريبس في منظمة التجارة العالمية في حد ذاته سيكون له أثر ضئيل في اكتساب البلدان الفقيرة للتكنولوجيا. وقد أقر المتفاوضون بهذا وأدخلوا المادة 2.66، التي تلزم البلدان المتقدمة بتوفير حوافز إيجابية لنقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي إلى أقل البلدان نموا. وتقدم هذه الدراسة اقتراحات عديدة لتحسين هذه الحوافز من خلال تغيير السياسات في البلدان المتلقية وبلدان المصدر ونظام التجارة العالمي.

34. ولم يسبق أن كانت حقوق الملكية الفكرية أكثر أهمية أو إثارة للجدل على المستويين الاقتصادي والسياسي مما هي عليه اليوم. فقد أصبحت البراءات وحقوق المؤلف والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والدوائر المتكاملة والبيانات الجغرافية تذكر كثيرا في المناقشات والمجادلات التي تدور حول موضوعات متنوعة مثل الصحة العامة والأمن الغذائي والتعليم والتجارة والسياسة الصناعية والمعارف التلقيدية والتنوع البيولوجي والتكنولوجيا البيولوجية والإنترنت والترفيه ووسائل الإعلام. وفي الاقتصاد القائم على المعرفة، لا شك في أن لا غنى عن فهم حقوق الملكية الفكرية شيء في صنع السياسات المستنيرة في كل مجالات التنمية البشرية. وقد كانت الملكية الفكرية حتى وقت قريب هي مجال متخصصي ومنتجي حقوق الملكية الفكرية. وقد جاء اتفاق تريبس الذي تم التوصل إليه أثناء جولة مفاوضات أوروغواي إيذانا بتحول كبير في هذا الشأن. وكان دمج حقوق الملكية الفكرية في نظام التجارة متعدد الأطراف وعلاقته بمجال واسع من مسائل السياسات العامة الرئيسية سببا في إثارة قلق بالغ بشأن دوره النافذ في حياة الناس والمجتمع بصفة عامة.

35. ولم يعد أعضاء منظمة التجارة العالمية من البلدان النامية يملكون الأدوات المرنة والخيارات السياسية التي كانت تحظى بها البلدان المتقدمة في استخدام حقوق الملكية الفكرية لدعم تنميتها الوطنية. لكن اتفاق تريبس ليس نهاية القصة. فهناك تطورات جديدة مهمة تحدث على المستويات الدولي والإقليمي والثنائي، تعتمد على المعايير الدنيا لتريبس وتعززها من خلال التنسيق التقدمي للسياسات إلى جانب معايير البلدان المتقدمة تكنولوجيا. والتحديات القائمة في تصميم وتنفيذ سياسة للملكية الفكرية على المستويين الوطني والدولي تحديات جسيمة. والدليل التجريبي على دور حماية الملكية الفكرية في تعزيز الابتكار والنمو بصفة عامة يبقى دليلا قاصرا وغير حاسم. كما توجد آراء متضاربة أيضا حول آثار حقوق الملكية الفكرية في

آفاق التنمية. فالبعض يشير إلى أن المعايير الدنيا الموضوعة في تريبس سوف تعود بالنفع، في الاقتصاد الحديث، على البلدان النامية من خلال إنشاء البنية التحفيزية اللازمة لتوليد المعارف ونشرها ونقل التكنولوجيا وتدفق الاستثمارات الخاصة. والبعض الآخر يؤكد على أن الملكية الفكرية، وخاصة بعض عناصرها، مثل نظام منح البراءات، سوف يكون لها أثر سلبي على مساعي وضع استراتيجيات تنمية مستدامة من خلال رفع أسعار عقاقير أساسية إلى مستويات تفوق قدرة الفقراء، والحد من درجة توفر المواد التعليمية لطلاب مدارس وجامعات البلدان النامية، وإضفاء الشرعية على قرصنة المعارف التقليدية، وإضعاف الاكتفاء الذاتي لدى المزارعين الفقراء من الموارد.

36. وكان الهدف المركزي هو تيسير ظهور قاعدة جيدة من أصحاب المصالح واسعي الاطلاع في البلدان النامية – بمن فيهم صناع القرارات، والمفاوضون، وأيضا القطاع الخاص والمجتمع المدني – الذين سيكونون قادرين على تحديد أهداف التنمية البشرية المستدامة الخاصة بهم في مجال حقوق الملكية الفكرية ودفعها بفعالية على المستويين الوطني والدولي.

37. المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة: "هل تشجع المادة 2.66 من اتفاق تريبس على نقل التكنولوجيا إلى أقل البلدان نموا؟ تحليل للوثائق التي قدمتها البلدان لمجلس تريبس (1999-2007)" من إعداد "سوري مون". إن التأكد من أن نقل التكنولوجيا إلى البلدان الأقل نموا قد زاد بالفعل نتيجة للحوافز التي وضعها اتفاق تريبس هي مسألة واسعة تتطلب دراسة تجريبية طويلة. وتركز الدراسة على البرامج أو السياسات العامة التي تنفذها البلدان المتقدمة لتشجيع شركاتها أو مؤسساتها على الانخراط في نقل التكنولوجيا، بدلا من نقل التكنولوجيا القائم على السوق الذي يحدث على نطاق واسع عبر القنوات الخاصة. وهذه التفرقة مهمة لثلاثة أسباب:

(أ) سوف يكون قياس نقل التكنولوجيا في سرية صعبا جدا في غياب آلية إبلاغ موحدة؛

(ب) ويحتمل أن تكون التدفقات القائمة على السوق من أكثر الاقتصادات تقدما إلى أقل الاقتصادات نموا عند أدنى مستوياتها في غياب سياسات توفر حوافز إضافية؛

(ج) ويقع الالتزام القانوني في المادة 2.66 على الحكومات أكثر مما يقع على الشركات الخاصة.

38. وكان أحد التحديات الرئيسية أمام هذه الدراسة أن آلية الإبلاغ القائمة لا توفر بيانات كافية لإجراء قياس يتسم بأي قدر من الدقة لمدى الفعالية العملية لحوافز البلدان المتقدمة الرامية لتعزيز نقل التكنولوجيا. كما أنه من أصعب ما يكون قياس التغيرات عبر الزمن، ولا يوجد خط أساس يمكن الاعتماد عليه في المقارنة. لذلك فإنه من شأن نظام إبلاغ محسن يستخدمه الأعضاء من البلدان المتقدمة وأقل البلدان نموا أن يؤدي لتقديرات أفضل في المستقبل. وأخيرا، توجد حاجة لفهم تفاوضي لما يشكل مستوى مقبولا من الامتثال.

39. وسوف يتطلب إنشاء آلية فعالة وقتا وعناية ورأس مال سياسي وموارد مالية. وفي تقديرنا لهذه التكاليف، ينبغي أن نراعي أن هناك موارد كثيرة تم تخصيصها لتنفيذ أجزاء أخرى من اتفاق تريبس، خاصة تلك المتعلقة بتشديد حماية وإنفاذ الملكية الفكرية. كما يجب إيلاء قدر مساو من الاهتمام السياسي للتأكد من أن منافع الاتفاق المزعومة، نقل التكنولوجيا بالتحديد، تتحقق فعلا.

40. المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة: تمكين أطر العمل من أجل نشر التكنولوجيا. أُطلقت في إطار مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ نداءات لزيادة نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية. وكل بلد نام لديه احتياجات تختلف كثيرا عن غيره، وتتفاوت إمكانية تطبيق نقل التكنولوجيا وتتفاوت احتياجات هذا النقل في الصناعات المختلفة. وفي الاقتصادات الناشئة، يكمن التحدي في تغذية النمو الاقتصادي مع تجنب الوقوع في أسر التكنولوجيات عالية الانبعاثات.

41. وفي بعض الأسواق، مثل الصين والهند والبرازيل وغيرها من الاقتصادات سريعة النمو، تنتشر التكنولوجيات النظيفة المتقدمة بمعدل يساوي على الأقل نفس معدل انتشارها في الاقتصادات المتقدمة. وهي تنتشر بمعدل أسرع أيضا في بعض التكنولوجيات والبلدان، حيث تستطيع تجنب تحديات "إعادة بناء" التركيبات والبنى التحتية القائمة. أما في أقل البلدان نموا، فإن تحدي تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي يحتم تيسير ودعم النفاذ إلى التكنولوجيات القائمة منخفضة الكربون وتعزيز قدراتها التكنولوجية الباطنية. والتكنولوجيات متنوعة وكثيرة، وهي تمر بمراحل نضج مختلفة، فتتقدم من مرحلة تعلم أولية إلى أسفل منحنى التكلفة نحو القابلية التجارية. كما أنها تتمتع أيضا بقدرات مختلفة للتخفيف من آثار الكربون وتتطلب استجابات سياسية مختلفة في البلدان المختلفة بناء على التزاماتها الدولية بخفض انبعاثات غازات الدفيئة.

42. ولتحفيز الاستثمار في التكنولوجيات الملائمة، ولتحقيق النتائج في الوقت المناسب والمكان المناسب وبالتكلفة المناسبة، تحتاج البلدان للنظر في دورة الحياة الكاملة للتكنولوجيا بالتوازي – وليس بالتوالي – مع تمكين إعداد حافظة تكنولوجيات. فمن الأهمية بمكان مراعاة دورة حياة ومعدل دوران البنية التحتية الرئيسية القائمة أثناء تقدم التكنولوجيات الجديدة منخفضة الكربون في مراحلها المختلفة وبناء البنية التحتية الجديدة طويلة الأجل. وهناك تدابير سياسية معينة ينبغي اتخاذها اليوم لتحسين النشر الضروري للتكنولوجيات منخفضة الكربون القائمة في البلدان النامية (يؤثر بعض أدوات التمكين هذه على كل من البلدان المتقدمة والنامية، ونحن هنا نركز على الأخيرة) ولتجنب مخاطر الوقوع في أسر التكنولوجيا عالية الكربون.

43. ويحدد المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة ستة عناصر رئيسية لتحسين استثمارات ومبيعات التكنولوجيات منخفضة الكربون في البلدان النامية. وتتراوح هذه العناصر من الإشارات الحكومية إلى تشجيع الحلول منخفضة الكربون لدمج الأعمال التجارية بفعالية أكبر في عملية التغير المناخي على المستويين الدولي والوطني. وتستطيع الشركات، باعتبارها مورد رئيسي للتكنولوجيا والابتكار، أن تدعم هذه الأهداف، لكن الانتقال إلى نمو منخفض الكربون سيكون أيسر إذا وضعت الحكومات أطر عمل تشجع الاستثمار في المقام الأول.

44. والعناصر الستة في تحسين استثمارات ومبيعات التكنولوجيات منخفضة الكربون هي بالتحديد:

(أ) إشارات قوية من الحكومات نحو نمو منخفض الكربون على المستويين الوطني والدولي، سواء من خلال الأهداف أو التدابير التنظيمية؛

(ب) وأطر عمل مؤسسية ملائمة توفر سياسات مستقرة وقواعد استثمار شفافة وظروف محلية مواتية؛

(ج) وطاقة استيعابية ملائمة في المؤسسات والأعمال التجارية والمجتمع، ويشمل ذلك وجود نظام تعليمي فعال وبيئة منفتحة وبرامج لبناء الطاقة الاستيعابية المستهدفة؛

(د) وحوافز اقتصادية ومالية لسد الفجوة بين الحلول منخفضة الكربون وقابليتها التجارية؛

(ه) ومحفزات لكفاءة الطاقة من خلال إزالة حواجز كالإعانات الشاذة، وإدخال حوافز اقتصادية، والوصول إلى المستهلك؛

(و) وانخراط الأعمال التجارية بفعالية أكبر في عملية التغير المناخي على المستويين الدولي والوطني من أجل زيادة احتمال النجاح في بلوغ الأهداف المشتركة. وبالإضافة لهذه العناصر الشاملة، يحدد التقرير أدوات تمكين معينة تستطيع تشجيع نشر التكنولوجيات منخفضة الكربون في قطاعات صناعية منفردة.

45. مركز الجنوب: "تعجيل ابتكار التكنولوجيا المتصلة بالمناخ ونقلها إلى البلدان النامية: الاستفادة من مواطن المرونة في تريبس في ظل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ". إن نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا عنصر أساسي في العمل

العام اللازم للتعامل مع أوجه تكييف التغير المناخي والتخفيف من آثاره من خلال تطوير التكنولوجيات السليمة بيئيا ونشرها وابتكارها في البلدان النامية.

46. ونقل التكنولوجيا هو التزام معاهدة حملت البلدان المتقدمة الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على عاتقها الامتثال له كليا وبفعالية. لكن فريق خبراء نقل التكنولوجيا التابع للاتفاقية المذكورة أوضح أن النصوص المتصلة بنقل التكنولوجيا في هذه الاتفاقية لم تنعكس حتى الآن في شكل إجراءات ملموسة عملية موجهة بالنتائج في بعض القطاعات والبرامج. ويشير هذا بوضوح إلى أن البلدان المتقدمة الأطراف لم تمتثل كليا وبفعالية لالتزاماتها التعهدية وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا.

47. وفي هذا السياق، فإن الفقرتين 1(ب)"2" و1(د) من خطة عمل بالي، المعتمدة في مؤتمر الأطراف الثالث عشر في بالي في ديسمبر 2007، تدعوان إلى أن تكون الإجراءات الملائمة على المستوى الوطني، التي تتخذها البلدان النامية فيما يتعلق بالتكييف والتخفيف من الآثار، مدعومة بالتكنولوجيا على نحو يمكن قياسه والإبلاغ عنه والتحقق منه، وأن يكون ذلك مدعوما أيضا بإجراء محسَّن لتطوير التكنولوجيا ونقلها.

(ب) استعراض تقارير عن العمل القائم داخل الويبو

مشروع بشأن استنباط أدوات للنفاذ إلى المعلومات المتعلقة بالبراءات (التوصيات 19 و30 و31)
CDIP/4/6

48. يرمي هذا المشروع إلى تزويد البلدان النامية، بما فيها البلدان الأقل نموا، بخدمات بناء على طلبها وتساعد على تسهيل الانتفاع بالمعلومات المتعلقة بالبراءات فيما يتعلق بتقنيات محدّدة بغية تيسير أنشطتها المحلية في الابتكار والبحث والتطوير بالتعاون مع منظمات حكومية دولية أخرى. وبغية تحقيق تلك الأهداف، ستنفذ العناصر التالية من المشروع:

(أ) صياغة تقارير عن واقع البراءات انطلاقا من وفرة مصادر المعلومات المتعلقة بالبراءات بغية إجراء تحليل لتكنولوجيا بعينها وما يتصل بها من حقوق الملكية الفكرية في مجالات تكنولوجية مختارة؛

(ب) ودليل إلكتروني على قرص فيديو مدمج أو على الإنترنت للتدريب على الانتفاع بالمعلومات المتعلقة بالبراءات واستغلالها، يركّز بصورة خاصة على تقارير البحث في التكنولوجيا والبراءات على غرار التقارير عن واقع البراءات؛

(ج) وتنظيم مؤتمرات، تشمل حلقات عمل ودورات تدريبية، لفائدة المنتفعين ولا سيما موظفي مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار بغية تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بشأن الانتفاع بالمعلومات المتعلقة بالبراءات، ومن أجل اكتساب مهارات متخصصة مثلا في إعداد تقارير عن واقع البراءات في مؤسسات البحث والجامعات المحلية.

مشروع حول الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية (التوصيتان 35 و37) CDIP/5/7

49. يتألف المشروع من مجموعة من الدراسات في العلاقة بين حماية الملكية الفكرية ومختلف جوانب الأداء في البلدان النامية. والهدف المنشود هو تضييق الهوة المعرفية التي يعاني منها واضعو السياسات في تلك البلدان عند تصميم نظام للملكية الفكرية ينهض بالتنمية وعند إعمال النظام. ومن المقترح أن تركز الدراسات على ثلاثة موضوعات عامة وهي الابتكار المحلي وتعميم المعرفة على الصعيد الدولي والوطني والجوانب المؤسسية لنظام الملكية الفكرية وعواقبه الاقتصادية.

مشروع بنية دعم الابتكار ونقل التكنولوجيا إلى المؤسسات الوطنية (التوصية 10) CDIP/3/INF/2

50. يسمح المشروع بإنشاء واختبار أو بتحديث وتحسين مجموعة - إن وجدت - من الوحدات والمواد التي ترتبط بإدارة حقوق الملكية الفكرية (لاسيما البراءات) من قِبل المؤسسات الأكاديمية ودوائر البحث، بما في ذلك إنشاء وإدارة مكاتب نقل التكنولوجيا في مؤسسات البحوث العامة، واستكشاف آليات لنقل التكنولوجيا (لاسيما اتفاقات الترخيص) وتعزيز القدرة على صياغة طلبات البراءات.

51. ويتضمن المشروع أيضا إدراج مواد إعلامية في بوابة رقمية على الانترنت تمثل مستودعا رقميا لوحدات التدريب، والأدلة، والأدوات، والأمثلة، ونماذج الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية، والسياسات المؤسسية للملكية الفكرية، وأفضل الممارسات والدراسات الإفرادية التي يمكن الحصول عليها من خلال بوابة واحدة على موقع الويبو على الإنترنت للتشجيع على الابتكار المحلي وأنشطة نقل التكنولوجيا من خلال تحسين البنية التحتية للملكية الفكرية وإدارة الملكية الفكرية في البلدان النامية.

52. وسوف يتولى تنفيذ الدراسات أفرقة بحث ويشارك فيها مكتب خبير الويبو الاقتصادي وخبراء دوليون وباحثون محليون.

(ج) دراسات ودراسات إفرادية

الوصف

53. إعداد عدد من الدراسات التحليلية بمراجعة الند، بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المعنية، تشمل دراسات اقتصادية وإفرادية حول نقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي، ستساعد منتدى الخبراء رفيع المستوى، بما فيها ما يلي بوجه خاص:

(أ) عدد من الدراسات الاقتصادية حول الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي. وستركز هذه الدراسات على المجالات التي حظيت باهتمام أقل في الدراسات الاقتصادية السابقة وعلى تحديد العقبات أمام نقل التكنولوجيا واقتراح السبل التي من شأنها أن تنهض به. ولا ينبغي أن تأتي هذه الدراسات تكرارا لما سبقها من دراسات أعدت بشأن نقل التكنولوجيا في الداخل (في لجان أخرى للويبو مثل اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات) أو في الخارج (لدى منظمات دولية أخرى)؛

(ب) ودراسة تتضمن معلومات عن السياسات والمبادرات القائمة بشأن حقوق الملكية الفكرية في القطاع الخاص والعام في البلدان المتقدمة البلدان للنهوض بنقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية وكفاءات البحث والتطوير في تلك البلدان، بما في ذلك من قواعد ومعايير دولية تتعلق بالملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا، مثل الاستفادة من مواطن المرونة في اتفاقات الملكية الفكرية الدولية. وهذه الدراسة الجديدة يجب أن تتجنب الازدواج في العمل وأن تضيف جديدا إلى العمل الذي أنجزته الويبو بالفعل؛

(ج) وعدد من الدراسات الإفرادية للتعاون والتبادل بين مؤسسات البحث والتطوير في البلدان المتقدمة ومؤسسات البحث والتطوير في البلدان النامية، فضلا عن قاعدة بيانات تضم الروابط الخاصة بالمؤسسات الوطنية التي تتيح فعلا فرصا لنقل التكنولوجيا أو التي قد تتيح مثل هذه الاحتمالات؛

(د) ودراسة عن السياسات المؤاتية والحافزة للشركات من أجل تشجيعها على المشاركة في نقل التكنولوجيا على الصعيد الوطني والدولي؛

(هـ) وتحليل لمسائل نقل التكنولوجيا في المجالات المستجدة والمسائل ذات الأهمية المألوفة في البلدان النامية والأقل نموا لتحديد احتياجاتها في أقاليم محددة أو شبه الأقاليم؛

(و) وعدد من لدراسات التي تنظر في حلول بديلة لأنشطة البحث والتطوير تدعم الابتكار خارج نطاق نظام البراءات الحالي.

54. ويمكن تضمين دراسات جديدة ذات صلة في القائمة بعد موافقة الدول الأعضاء على وثيقة المشروع.

ثالثا. المواد الواجب تسليمها من المشروع

55. بعد إعداد هذه الوثيقة لتقديمها إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية لاعتمادها، تم وضع جدول زمني لتنفيذ الخطوات التالية:

(أ) تنظيم خمسة اجتماعات تشاورية إقليمية لنقل التكنولوجيا في أقاليم العالم المختلفة، بما في ذلك البلدان المتقدمة، بالتشاور المسبق مع الدول الأعضاء في جنيف، وبمشاركة أصحاب المصالح المختلفين في مجال نقل التكنولوجيا، بما في ذلك منظمات الأمم المتحدة المعنية الأخرى؛

(ب) وإعداد عدد من الدراسات التحليلية بمراجعة الند، بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى المعنية، تشمل دراسات اقتصادية وإفرادية حول نقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي، ستساعد منتدى الخبراء رفيع المستوى؛

(ج) ووضع مشروع لوثيقة مفاهيم تتعلق ببناء الحلول كأساس للمناقشة في منتدى الخبراء الرفيعي المستوى، لتعرض على اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية لاعتمادها؛

(د) وإعداد وتوفير المواد، والوحدات الدراسية، وأدوات التعليم والأجهزة الأخرى الناشئة عن التوصيات المعتمدة في اجتماع الخبراء، وإدراج هذه النتائج في إطار بناء القدرة العالمي للويبو. ويمكن أن يشمل ذلك محتويات ومشاريع قطرية فعلية تتصل بتصميم وإعداد البنية الأساسية اللازمة لإدارة أصول الملكية الفكرية فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا؛

(هـ) وتنظيم منتدى رفيع المستوى للخبراء في شكل مؤتمر دولي لبدء المناقشات المتعلقة بكيفية تسهيل نفاذ البلدان النامية والبلدان الأقل نموا إلى المعرفة والتكنولوجيا في إطار ولاية الويبو، بما في ذلك المجالات الجديدة والمجالات الأخرى ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية، مع وضع التوصيات 19 و25 و26 و28 في الاعتبار. وينبغي للخبراء بشكل خاص أن يتناقشوا حول السياسات المتصلة بالملكية الفكرية والداعمة لنقل التكنولوجيا من جانب البلدان المتقدمة؛

(و) وإنشاء منتدى إلكتروني حول "نقل التكنولوجيا والملكية الفكرية: التحديات المشتركة وبناء الحلول" في إطار بوابة بنية دعم الابتكار ونقل التكنولوجيا لفائدة المؤسسات الوطنية تنشأ في سياق المشروع المتعلق بالتوصية 10 بالتشاور مع الدول الأعضاء وأصحاب المصالح الآخرين، مع تيسير مشاركة البلدان النامية والبلدان الأقل نموا في هذا المنتدى الإلكتروني؛

(ز) وإدماج أية نتائج للأنشطة السابقة في برامج الويبو، بعد النظر فيها من قبل اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية وأية توصية تقدمها اللجنة للجمعية العامة.

(أ) وصف جميع المراحل

56. بعد الانتهاء من إعداد وثيقة المشروع، سوف يتم تنظيم أول "الاجتماعات التشاورية الإقليمية الخمسة المعنية بنقل التكنولوجيا" بالتشاور المسبق مع الدول الأعضاء في جنيف، ويشارك فيه أصحاب المصالح المختلفون في مجال نقل التكنولوجيا، بما في ذلك منظمات الأمم المتحدة الأخرى المعنية. والهدف من هذه الاجتماعات هو توفير منتدى لتبادل آراء الخبراء في المسائل المتصلة بتحديات نقل التكنولوجيا المعاصرة وطرح مقترحات وتوصيات لتعديلها لتلائم الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة والعالم، لا سيما البلدان النامية وأقل البلدان نموا.

57. ويتمثل النشاط الثاني المقرر في إعداد دراسات ودراسات إفرادية ووثائق في مجال الملكية الفكرية والمعلومات المتعلقة بنقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي، وإجراء عدد من الدراسات التحليلية بمراجعة الند، بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى المعنية. وسوف تساعد هذه الدراسات منتدى الخبراء رفيع المستوى، وسوف يكلف بها خبراء استشاريون خارجيون في الربع الأول من عام 2012.

58. وبعد الانتهاء من إعداد الدراسات، سيتم إعداد وثيقة مفاهيم وتقديمها ليعلق عليها الخبراء الدوليون، وتوفير مواد إعلامية وتدريبية ودراسية وغيرها من المواد المستمدة من التوصيات المعتمدة في اجتماع الخبراء. وقد يشمل ذلك معلومات ومشروعات قطرية ملموسة تتعلق بتصميم البنية التحتية الضرورية لإدارة أصول الملكية الفكرية بالاقتران بنقل التكنولوجيا وتطوير ذلك النوع من البنى. وسوف تمثل الوثيقة والأدوات أسس المناقشة في منتدى الخبراء الدولي رفيع المستوى والتي ستعرض على اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية للموافقة عليها.

59. وسوف يكون منتدى الخبراء رفيع المستوى على شكل مؤتمر دولي يفتتح المناقشات حول سبل المضي في تسهيل نفاذ البلدان النامية والبلدان الأقل نموا إلى المعارف والتكنولوجيا، ضمن اختصاص الويبو، في المجالات المستجدة خاصة وفي مجالات أخرى توليها البلدان النامية أهمية خاصة، مع مراعاة التوصيات 19 و25 و26 و28 (الأغذية والزراعة والتغير المناخي). وسيكون المنتدى إطارا يدور فيه حوار مفتوح بين خبراء مستقلين من البلدان النامية والبلدان المتقدمة ملمّين بنقل التكنولوجيا في القطاع العام والخاص. وبالإضافة إلى المجالات المحددة في التوصيات ذات الصلة، قد يحدد الخبراء مسائل إضافية تتعلق بتحسين نقل التكنولوجيا واقتراح حلول. وبوجه خاص، ينبغي أن يناقش الخبراء مسألة سياسات الملكية الفكرية الداعمة لنقل التكنولوجيا في البلدان المتقدمة. والغرض المنشود هو الخروج بتوصيات من خبراء رفيعي المستوى كأساس لوضع القائمة المذكورة أعلاه للاقتراحات والتوصيات والتدابير الممكنة لتعزيز نقل التكنولوجيا. وينبغي أيضا أن يستفيد منتدى الخبراء رفيع المستوى من المشاورات مع الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بأعضاء المنتدى المذكور، لا بد للويبو من أن تنتقي أبرز الخبراء في العالم من المختصين بمختلف جوانب الموضوع وفقا لمعايير منصفة توافق عليها الدول الأعضاء بما يضمن تقدّم المشروع. وفيما يتعلق باجتماع الخبراء، ينبغي دعوة الخبراء من كل من القطاعين العام والخاص. ويجب تحديد اختصاصات الخبراء بالتشاور مع الدول الأعضاء. (انظر الملحق الأول).

60. وبعد ذلك، سوف يعقد اجتماع ليوم واحد مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والجمعيات المهنية وخبراء مختارين في الربع الأخير من عام 2012 لدراسة وثيقة المفاهيم وتقديم مقترحات إضافية بشأنها.

61. وأخيرا، تتعلق المرحلة الأخيرة بإنشاء منتدى إلكتروني حول "نقل التكنولوجيا والملكية الفكرية: التحديات المشتركة وبناء الحلول" في إطار البوابة المخصصة للبنية الداعمة للمؤسسات الوطنية في مجال الابتكار ونقل التكنولوجيا المعتزم إنشاؤها

في سياق المشروع المخصص للتوصية 10[6] بالتشاور مع الدول الأعضاء وأصحاب المصالح الآخرين. وسوف يتم تحديث المنتدى الإلكتروني باستمرار من إنشائه إلى نهاية شهور المشروع السبعة والعشرين بفضل المساعدة المقدمة من الخبير الاستشاري في تكنولوجيا المعلومات.

62. ويشمل المشروع إدماج أية نتائج تنشأ عن الأنشطة السالفة الذكر في برامج الويبو، بعد أن تنظر فيها اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، وأية توصيات محتملة من اللجنة إلى الجمعية العامة.

(ب) وصف الجدول الزمني لجميع المراحل

63. المرحلة الأولى من المشروع هي إعداد وثيقة المشروع (النشاط الفرعي 1.3.)، وقد أعدت الوثيقة في أكتوبر 2011 ثم عرضت على اللجنة في دورتها الثامنة لتوافق عليها. ووافقت اللجنة على مهام الاجتماعات التشاورية الإقليمية ومعايير العضوية وتمّ تكليف الخبراء بإعداد الدراسات المختلفة فضلا عن البرنامج النموذجي المؤقت لتلك الاجتماعات. وأصبحت الوثيقة المعدلة بعد إعادة توزيع الميزانية وتحديث الجدول الزمني جاهزة لفائدة اللجنة المنعقدة في دورتها التاسعة.

64. والنشاط التالي المقرر هو تنظيم خمسة اجتماعات تشاورية إقليمية (النشاط 1.)؛ ويعقد أول الاجتماعات التشاورية الخمسة في الربع الثالث من عام 2012. وفي الوقت نفسه، سوف يكلَّف الخبراء بإجراء دراسات عامة وإفرادية ووثائق في مجال الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا، ابتداء من الربع الأول من 2012 وحتى الربع الأول من عام 2013.

65. وسينظم ثاني الاجتماعات التشاورية الإقليمية في الربع الأخير من عام 2012 (النشاط 1).

66. وستبدأ في عام 2013 أنشطة أخرى، هي على وجه التحديد:

(أ) إعداد وثيقة المفاهيم (النشاط الفرعي 2.3.)،

(ب) وعرض المسودة الأولى على الخبراء الدوليين للتعليق عليها (النشاط الفرعي 3.3.)،

(ج) وعرض الوثيقة على البعثات الدائمة في جنيف (النشاط الفرعي 4.3.)،

(د) وتنظيم الاجتماعات التالية:

"1" سائر الاجتماعات التشاورية الإقليمية الثلاثة في الفصول الثلاثة الأولى من عام 2013 (النشاط 1.)،

"2" واجتماع ليوم واحد مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والجمعيات المهنية (النشاط الفرعي 5.3.)،

"3" منتدى الخبراء الدولي رفيع المستوى لمدة ثلاثة أيام (النشاط 3.).

---

[6] التوصية 10 (الفئة ألف): مساعدة الدول الأعضاء على تطوير كفاءاتها المؤسسية الوطنية في مجال الملكية الفكرية وتحسينها من خلال المضي في تطوير البنى التحتية وغيرها من المرافق بهدف جعل مؤسسات الملكية الفكرية أكثر فعالية والنهوض بتوازن عادل بين حماية الملكية الفكرية والمصلحة العامة. وينبغي أن تنسحب هذه المساعدة التقنية أيضا على المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية بالملكية الفكرية.

67. والمرحلة الأخيرة المقررة في المشروع هي إنشاء المنتدى الإلكتروني (النشاط 4.)، الذي سوف يتم تحديثه باستمرار بفضل المساعدة المقدمة من الخبير الاستشاري في تكنولوجيا المعلومات، مع إدماج النتائج الناشئة من الأنشطة السالفة الذكر في برامج الويبو (النشاط 5.).

الجدول الزمني للتنفيذ

النشاط	الفصل (2012-2013)							
	1	2	3	4	1	2	3	4
1. خمسة اجتماعات تشاورية إقليمية			X	X	X	X	X	
2. إعداد دراسات عامة وإفرادية وأوراق في مجال الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا		X	X	X	X			
3. منتدى خبراء دولي رفيع المستوى لثلاثة أيام							X	
1.3 إعداد وثيقة المشروع	X							
2.3 إعداد ورقة المفاهيم						X		
3.3 طرح مشروع ورقة المفاهيم على خبراء دوليين للتعليق عليها						X		
4.3 طرح ورقة المفاهيم على البعثات الدائمة في جنيف						X		
5.3 اجتماع ليوم واحد مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والجمعيات المهنية وعدد مختار من الخبراء						X		
4. إنشاء منتدى إلكتروني وتحديثه					X	X	X	X
5. تضمين برامج الويبو أية نتيجة تتمخض عنها الأنشطة المذكورة أعلاه، بعد أن تنظر فيها اللجنة وأن تصدر أية توصية بهذا الشأن إلى الجمعية العامة								X

(ج) الميزانية

الميزانية (خلاف الموارد البشرية)

الجدول 1 - ميزانية المشروع بحسب فئات التكاليف والسنة

فئة التكاليف	الميزانية (بالفرنك السويسري)			
	سنة 1 (2011)	سنة 2 (2012)	سنة 3 (2013)	المجموع
الأسفار والمنح				
مهمات الموظفين		116,000	45,000	120,000
أسفار الغير		200,000	302,000	580,000
المنح				
الخدمات التعاقدية				
المؤتمرات			20,000	20,000
أتعاب الخبراء		60,000	90,000	150,000
العقود			30,000	30,000
الخدمات التجارية			80,000	80,000
الأجهزة والإمدادات				
الأجهزة			20,000	20,000
الإمدادات والمواد		10,000		
المجموع		**386,000**	**597,000**	**983,000**

الميزانية (الموارد البشرية، عند الاقتضاء)

الجدول 2 - ميزانية المشروع بحسب فئات التكاليف والسنة

فئة التكاليف	الميزانية (بالفرنك السويسري)			
	سنة 1	سنة 2	سنة 3	المجموع
1 مؤقت مهني درجة 2		66,700	100,100	166,800
1 مؤقت خدمات عامة درجة 5	72,664	75,400	58,400	206,464
1 مؤقت خدمات عامة درجة 6	47,355	64,000	64,000	175,355
المجموع	**120,019**	**206,100**	**222,500**	**548,619**

رابعا. المراجع المشار إليها أعلاه

UNCTAD. (2001). *Compendium of International Arrangements on Transfer of Technology: Selected Instruments. Relevant Provisions in Selected International Arrangements Pertaining to Transfer of Technology*. United Nations (UN). New York and Geneva.

United Nations Industrial Development Organization (UNIDO) and WBCSD. (2002). *Developing Countries and Technology Cooperation, an Industrial Capacity-Building Perspective*. UNIDO and WBCSD. Vienna.

Laforce, M. (2011). *Technology Transfer to Developing Country Vaccine Manufacturers to Improve Global Influenza Vaccine Production: a Success Story and a Window into the Future.*Vaccine. Guest editorial.

Maskus, K.E. (2004) *Project on IPRs and Sustainable Development Encouraging International Technology Transfer.* United Nations Conference on Trade and Development. UNCTAD and ICTSD. Issue Paper 7.

Moon S. (2008). *Does TRIPS Art. 66.2 Encourage Technology Transfer to LDCs? An Analysis of Country Submissions to the TRIPS Council (1999-2007)*. International Centre for Trade and Sustainable Development (ICTSD). Project on IPRs and Sustainable Development. Policy Brief 2, December 2008.

The World Business Council for Sustainable Development (WBCSD). (2010). *Enabling a Business Perspective, Frameworks for Technology Diffusion.* WBCSD. Conches-Geneva.

South Centre. (2009). *Accelerating Climate-Relevant Technology Innovation and Transfer to Developing Countries: using TRIPS Flexibilities under the United Nations Framework Convention on Climate Change under the UNFCCC*. Analytical note SC/IAKP/AN/ENV/1. South Centre. Geneva.

Bozeman B. (2000). *Technology Transfer and Public Policy: a Review of Research and Theory*. School of Public Policy, Georgia.

مراجع غير واردة أعلاه ولكن من المحتمل أن تكون ذات أهمية

David Popp. (2010). *The Role of Green Technology Transfer in Climate Policy*. European Energy Portal. 18 October 2010. www.energyportal.eu

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2004) *Patents and Innovation: Trends and Policy Challenges.* OECD. Paris. www.oecd.org
.
Johnson, D.K. N. & Lybecker, K.M. K. (2009). *Challenges to Technology Transfer: A Literature Review of the Constraints on Environmental Technology Dissemination.* Colorado College Working Paper No. 2009-07.

Murphy, D., Van Ham, J. and Drexhage, J. (2005). *Climate Change and Technology*. International Institute for Sustainable Development (IISD).

Heller, M.A. and Eisenberg, R.S. (1998) *Can Patents Deter Innovation? The Anticommons in Biomedical Research.* Science 280, 698-701.

Kortum, S. and Lerner, J. (1998). *What is Behind the Recent Surge in Patenting?* Research Policy 28, 1-22.

Hoekman, B. and Smarzynska Javorcik, B. (2004). World Bank (WB). *Policies Facilitating Firm Adjustment to Globalization*. Policy Research Working Paper 3441.

[يلي ذلك الملحق الأول]

مشروع جدول أعمال التنمية DA_19_25_26_28_01

مهام ومعايير عضوية الاجتماعات التشاورية الإقليمية والخبراء المكلفين بإعداد الدراسات المختلفة

طلبت الدول الأعضاء في الويبو اتخاذ قرار بشأن اختصاصات ومعايير تشكيل الاجتماعات التشاورية الإقليمية والخبراء المكلفين بإعداد الدراسات المختلفة على النحو الوارد في المشروع المواضيعي لجدول أعمال التنمية المعني بالملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: "التحديات المشتركة وبناء الحلول" (التوصيات 19 و25 و26 و28). وتحتوي الفقرات التالية على المعلومات ذات الصلة بالاجتماعات التشاورية الإقليمية الخمسة المقرر عقدها والخبراء المكلفين بإعداد الدراسات المختلفة، لاعتمادها من قبل الدول الأعضاء.

الاجتماعات التشاورية الإقليمية

سوف تكون الاجتماعات التشاورية بمثابة منتدى لتبادل آراء الخبراء في المسائل المتصلة بتحديات نقل التكنولوجيا المعاصرة وطرح اقتراحات وتوصيات بتعديلها لتتلاءم مع الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة والعالم، لا سيما البلدان النامية وأقل البلدان نموا. والغرض من هذا الاجتماع هو استخدام نهج تدريجي بمشاركة المنظمات المعتمدة والشركاء الجدد العاملين في كل جوانب نقل التكنولوجيا بغية استكشاف آلية جديدة أكثر كفاءة للتعاون في مجال الملكية الفكرية ولنقل التكنولوجيا.

1. العنوان

الاجتماع التشاوري الإقليمي بشأن مشروع جدول أعمال التنمية المعني بالملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: "التحديات المشتركة وبناء الحلول" (التوصيات 19 و25 و26 و28).

2. مكان انعقاد الاجتماعات وموعدها

سوف تعقد الاجتماعات التشاورية الخمسة في أقاليم مختلفة من العالم، بما في ذلك البلدان النامية، وبالتشاور مسبقا مع الدول الأعضاء. ومن المحتمل أن يتم تنظيم الاجتماعين الأولين في عام 2012، أما الاجتماعات الأخرى فسيتم التخطيط لها في عام 2013.

3. الجهات المنظمة

الويبو بالتعاون مع السلطات الوطنية المختصة.

4. البرنامج

مرفق طيه برنامج مؤقت للإحاطة (الملحق الثاني). وتبدأ كل دورة بمقدمة لمادة الموضوع، يليها عرض لبعض الحالات الحقيقية من الإقليم، وتنتهي باجتماعات مائدة مستديرة عملية تهدف إلى تيسير النقاش بين المشاركين، وزيادة الوعي وبصفة خاصة توليد مهارات إنشاء أدوا ت وتدابير عملية جديدة لنقل التكنولوجيا بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة. والموضوعات التي يحتوي عليها مشروع البرنامج هذا ذات طبيعة إشارية ويمكن اعتمادها حسب حالة الإقليم والطلبات الصادرة عن الدول الأعضاء.

5. لغات العمل

اللغة الإنكليزية، مع ترجمة فورية في بعض الأقاليم، حسب الاقتضاء.

6. المشاركون الذين يتعين على الويبو دعوتهم

يشارك في الاجتماع من الدول الأعضاء صناع السياسات، والموظفون الحكوميون، وممثلو مكاتب الملكية الفكرية. وبالإضافة إلى ذلك، يشترك في المؤتمر مختلف أصحاب المصالح والخبراء في مجال نقل التكنولوجيا، بما في ذلك من هم من منظمات معنية أخرى.

7. المتحدثون المحليون في الاجتماع

سوف يجري تشجيع المتحدثين المحليين من الإقليم وكذلك ممثلي الحكومة المدعوين للمشاركة في الاجتماعات.

8. موظفو الويبو

يمثل الويبو موظفان (يتم اختيارهم لاحقا).

9. مساهمة الويبو

سوف يقوم الويبو بتمويل جميع التكاليف، باستثناء تلك الناشئة عن الأنشطة الواردة في الفقرة 10 فيما يلي.

10. مساهمة الجهة المنظمة المحلية

سوف تكفل الجهة المنظمة المحلية:

(أ) الدعم الإداري ودعم الأمانة أثناء الاجتماع التشاوري الإقليمي؛

(ب) ودعوة المشاركين المحليين الذين سيحضرون الاجتماع على نفقتهم الخاصة؛

(ج) ومرافق المؤتمر.

11. معايير العضوية

مندوبون من بلدان الأقاليم المعنية (الأعضاء في الويبو).

تموّل الويبو مشاركا واحدا من كل بلد.

<u>الدراسات</u>

بالإضافة إلى الاجتماعات التشاورية الإقليمية، يتضمن المشروع إجراء عدد من الدراسات التحليلية بمراجعة الند، بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى المعنية، ويشمل ذلك دراسات ودراسات إفرادية عن نقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي ستساعد منتدى الخبراء رفيع المستوى، بما في ذلك بوجه خاص:

(أ) عدد من الدراسات الاقتصادية حول الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي. وستركز هذه الدراسات على المجالات التي حظيت باهتمام أقل في الدراسات الاقتصادية السابقة وعلى تحديد العقبات أمام نقل التكنولوجيا واقتراح السبل التي من شأنها أن تنهض به. ولا ينبغي أن تأتي هذه الدراسات تكرارا لما سبقها من دراسات أعدت بشأن نقل التكنولوجيا في الداخل (في لجان أخرى للويبو مثل اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات) أو في الخارج (لدى منظمات دولية أخرى)؛

(ب) ودراسة تتضمن معلومات عن السياسات والمبادرات القائمة بشأن حقوق الملكية الفكرية في القطاع الخاص والعام في البلدان المتقدمة البلدان للنهوض بنقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية وكفاءات البحث والتطوير في تلك البلدان، بما في ذلك من قواعد ومعايير دولية تتعلق بالملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا، مثل الاستفادة من مواطن المرونة في اتفاقات الملكية الفكرية الدولية. وينبغي أن تتجنب هذه الدراسة ازدواجية العمل وتشكل إضافة للعمل الذي تم إنجازه في الويبو؛

(ج) وعدد من الدراسات الإفرادية للتعاون والتبادل بين مؤسسات البحث والتطوير في البلدان المتقدمة ومؤسسات البحث والتطوير في البلدان النامية، فضلا عن قاعدة بيانات تضم الروابط الخاصة بالمؤسسات الوطنية التي تتيح فعلا فرصا لنقل التكنولوجيا أو التي قد تتيح مثل هذه الاحتمالات؛

(د) ودراسة عن السياسات المؤاتية والحافزة للشركات من أجل تشجيعها على المشاركة في نقل التكنولوجيا على الصعيد الوطني والدولي؛

(ه) وتحليل لمسائل نقل التكنولوجيا في المجالات المستجدة والمسائل ذات الأهمية المألوفة في البلدان النامية والأقل نموا لتحديد احتياجاتها في أقاليم محددة أو شبه الأقاليم؛

(و) وعدد من الدراسات التي تنظر في حلول بديلة لأنشطة البحث والتطوير تدعم الابتكار خارج نطاق نظام البراءات الحالي.

12. معايير اختيار الخبراء الاستشاريين الذين سيعدون الدراسات

يجب أن ترمي معايير اختيار الخبراء الاستشاريين إلى تحقيق التوازن من حيث تمثيلهم الجغرافي (من البلدان المتقدمة والبلدان النامية)، وانتماءاتهم (القطاع العام والقطاع الخاص)، ومركزهم فيما يتعلق بدور الملكية الفكرية في نقل التكنولوجيا.

13. المواد الواجب تسليمها

يسلم الخبراء الاستشاريون تقريرا نهائيا يعرض الدراسات المتعلقة بالمسائل ذات الصلة التي توضح أدوات وخبرات استخدامها. وسوف توضع مجموعة واضحة من التعريفات ومسرد للمصطلحات حتى تكون النتائج عملية بالقدر الكافي الذي يجعلها ذات نفع لصناع السياسات والمهنيين المعنيين (بمن فيهم المتخصصون في نقل التكنولوجيا) في البلدان النامية.

14. المستفيدون المستهدفون

يشمل المستفيدون المستهدفون الحكومات الوطنية من خلال الموظفين الحكوميين في المجالات المختلفة، وصناع السياسات، وممثلي الجامعات، ومؤسسات الأبحاث، والصناعة، وخبراء الملكية الفكرية، ومديري التكنولوجيا.

15. الجدول الزمني لتسليم الدراسات

يحدد تاريخ تسليم الدراسات وفقا للجدول الزمني التالي:

التكليف بالدراسات	الربع الثاني من عام 2012
تسليم الدراسات	الربع الأول من عام 2013

16. التسليم الناجح

في غضون 30 يوما من تسلم الدراسات، تتأكد الويبو من تسليم جميع المواد المطلوبة، ومن أن التعليقات والتعديلات التي طلبتها من الخبير الاستشاري قد أخذت في الاعتبار في نسخة معدلة من الوثيقة. وإن كان الأمر كذلك، يعتبر تسليم التقرير ناجحا.

وفي حالة تأخر التسليم، تفرض على المؤلف غرامة يومية قدرها 100 فرنك سويسري. ويجوز للويبو أن تمدد المهل للتسليم في المراحل المختلفة، إذا كان هناك ما يبرر ذلك.

17. تقييم الأداء

سوف تقيّم الويبو أداء المؤلف بعد تسليم التقرير النهائي الذي يعرض الدراسات. ووفقا لجودة هذا التقرير واحترام المهل، يمكن أن تكون نتيجة تقييم الأداء كما يلي:

(أ) أداء غير مرض: وفي هذه الحالة لا تسدد أية مبالغ. ويجوز للويبو أن تحدد موعدا للتحسين. وإذا بقيت النتيجة غير مرضية، لن يدفع أي أجر.

(ب) أداء مرض: وهنا تدفع قيمة الخدمة.

(ج) أداء جيد جدا: تسدد قيمة الخدمة ويعتبر مقدم هذه الدراسة مؤهلا للحصول على عقود أخرى في المستقبل.

[يلي ذلك الملحق الثاني]

اليوم والشهر، 2012

9.30 – 9.00	التسجيل
9.45 – 9.30	مراسم الافتتاح
	كلمات الترحيب يلقيها:
	ممثل إدارة الملكية الفكرية المختصة
	وممثل المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، جنيف
10.45 – 9.45	**الموضوع الأول: التحديات الرئيسية أمام نقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي في البلدان [...]**
	المتحدث: مسؤول الويبو
12.15 – 11.15	**الموضوع الثاني: اقتراحات الخبراء وتوصياتهم بشأن الاستراتيجيات الواجب اعتمادها لمواجهة تحديات نقل التكنولوجيا، لا سيما في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا**
	المتحدثون: متحدثون محليون
13.15 – 12.15	نقاش
14.15 – 13.15	فترة استراحة
15.15 – 14.15	**الموضوع الثالث: بدائل لجهود البحث والتطوير ودعم الابتكار إلى جانب نظام البراءات القائم حاليا في البلدان [...]**
	المتحدث: مسؤول الويبو
16.15 – 15.15	**الموضوع الرابع: السياسات ودراسات إفرادية بشأن نقل التكنولوجيا في البلدان [...]**
	المتحدثون: متحدثون محليون
17.45 – 16.45	نقاش
18.00	نهاية الجلسة

اليوم، الشهر، 2012

10.00 – 9.00	**الموضوع الخامس: المعايير الدولية للملكية الفكرية ومواطن المرونة في اتفاقات الملكية الفكرية الدولية لنقل التكنولوجيا**
	المتحدث: مسؤول الويبو
11.00 – 10.00	نقاش
12.30 – 11.30	**الموضوع السادس: التعاون بين مؤسسات البحث والتطوير في البلدان المتقدمة والبلدان النامية، ولا سيما البلدان [...]، للاستفادة من فرص نقل التكنولوجيا**
	المتحدثون: من بلدين يتم اختيارهما
14.00 – 12.30	فترة استراحة
15.00 – 14.00	**الموضوع السابع: سياسات تحفيز الشركات في البلدان [...] لتصبح شريكة في عمليات نقل التكنولوجيا على المستوى الدولي**
	المتحدثون: من بلدين يتم اختيارهما
16.30 – 15.30	نقاش
17.00 – 16.30	مراسم الختام

[نهاية الملحق الثاني والوثيقة]